أهداف السياسة اللغوية دراسة تحليلية لمواثيق التربية والتعليم بالجزائر

الدكتورة حسني هنية جامعة بسكرة

الملخص

تسعى الدول والحكومات في إطار تخطيط السياسة اللغوية لتوفير جوا مناسبا، وظروفا ملائمة لإنجاح سياساتهم اللغوية، وفق مجموعة الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه السياسات، وتؤدي الطرق المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل إلى تحديد وجهين مختلفين من الأهداف المؤدية لصياغة هذه السياسات، أهداف فكرية إيديولوجية وعادة ما تكون خفية تنفرد بها الدولة والحكومات وأهداف واضحة ومباشرة. إذن ما هي مختلف الأهداف المباشرة والغير مباشرة للسياسة اللغوية المتبعة في المواثيق التعليمية بالجزائري؟

Sommaire

Dans le cadre de la planification de la politique linguistique, les États et les gouvernements cherchent à créer une atmosphère et des conditions propices à la réussite de leurs politiques linguistiques, en fonction de l'ensemble des objectifs désirés et souhaitables. Qui sont uniques à l'état et aux gouvernements d'une manière personnelle selon diverses considérations politiques, économiques et globales et objectifs clairs et directs. Alors quels sont les différents objectifs directs et indirects de la politique linguistique utilisés dans les chartes de l'éducation en Algérie ?

مقدمة:

إن تطور لغة المجتمع علامة على تطوره، وتأخرها ناتج عن تأخره، وبقدر عناية أفراد ذلك المجتمع بلغتهم وسهرهم على تحسين مستواها بقدر ما تخدمهم وتعبر عن علومهم وثقافتهم، لذلك تحرص المجتمعات الواعية بذاتيتها على التمسك

بلغتها والارتباط بها وبالقيم التي تحملها، وأن تجعل من التعامل بها في حياتها أهم مظهر من مظاهر وجودها، وأقوى ركيزة من ركائز بنائها الاجتماعي، ومن ثم تسعى بكل الوسائل والأساليب إلى المحافظة عليها والعمل الجاد من أجل توريثها لأبنائها وتعليمها لهم، وتنمية مشاعرهم نحوها، وجعل الهدف من هذا التوريث سبيلا لتمكينها من أن تبقى مغروسة في أعماق ووجدان أفرادها، وهذا الأمر لا يتحقق إلا ببناء سياسة لغوية متينة، وتجسيدها عن طريق تخطيط استراتيجي يمكنها من الظهور على أرض الواقع، في أشكال مختلفة وعلى مستوى عدة مجالات.

ولأن التعليم أيضا في جل أقطار العالم مجالا سياسيا واسعا لتنفيذ قرارات الأجهزة الحكومية، وإعادة إتباع أفكارها وتنظيمها، فإن أثر السياسة اللغوية في حل مشاكل اللغة شديدة البروز في ميدان تعليم اللغة، وفق السياق والبناء الاجتماعي الذي وجدت فيه، وذلك في إطار شمولية التخطيط العام، وضمن المطابقة بين الأهداف الأساسية والظروف المتاحة وتحري مضامين الأهداف الكبرى لمنظومة التربية والتعليم، في المجال اللغوي أو ما يسمى بالإصلاحي اللغوي، حيث لا ينكر أحد في أن الدولة طرف أساسي في صُنع القرار اللغوي، وأنها مسؤولة عن صير اللغة الوطنية والرسمية في حدودها وخارج حدودها، في مجال تعليم وتدريس اللغات ضمن النظام التربوي والتعليمي.

خاصة في دولة كالجزائر، تمتاز بوضعية لسانية متعددة ومتمايزة بين الاستعمالات اللغوية الأسرية، وبين الاستعمالات اللغوية المدرسية، إذ نتج عن هذه الاستعمالات صعوبة في التواصل بين المجالين، وصعوبة في مستوى التحصيل

العلمي، والثقافي في المدرسة وفي مختلف قطاعات التعليم، حيث وجد الطفل الجزائري نفسه بين تداخل لغوي ينافس لغته الأصلية (الأم) وبين لغة تدريس مزدوجة النطق ومختلفة شفهيا وكتابيا.

إن هذا الوضع اللغوي المعقد والخطير على مجال الاكتساب اللغوي للفرد الجزائري، دعا الجهات الرسمية المسؤولة عن عملية التخطيط اللغوي، إلى التجديد والإصلاح في أهداف وخطط ومتضمنات السياسة اللغوية على مستوى السياسة التربوية بشكل دائم ومستمر ومتوازي مع الإصلاحات في النظم التربوية، وهذا على أساس أن السياسة اللغوية مرحلة نظرية يتم خلالها الربط بين الواقع الاجتماعي واللغة لاتخاذ اتجاه لغوي محدد، يربط بين الأهداف الاجتماعية العامة وبين الأهداف التربوية والتعليمية.

عند هذه الفكرة نقف برهة للبحث والتعرف عن طبيعة الأهداف التي تمثلها السياسة اللغوية بالنسبة للنظام التعليمي الجزائري وذلك من خلال تحليل بعض المواثيق التشريعية القانونية الخاصة بالنظام التربوي في مجموعة من المراحل الإصلاحية التي مر بها النظام التربوي الجزائري، حيث نهدف بذلك إلى توضيح الأهداف المباشرة والغير مباشرة لهذه المواثيق. مثل مواثيق تعريب التعليم، ومبادئ المجلس الأعلى للغة، والأمر 76/35 الخاصة بالمدرسة الأساسية، بالإضافة إلى التعرف باختصار على أهداف السياسة اللغوية الحالية، حيث لا يسع المقال التفصيل في كل هذه المواثيق.

2- مفهوم السياسة اللغوية:

قدم" **جيمس و**" السياسة اللغوية:" على أنها آلية لموضوعية اللغة في البنية الاجتماعية على نحو يجعلها –اللغة– تحدد أوجه السلطة السياسية والثروات

الاقتصادية"، أين تعتبر السياسة اللغوية آلية بواسطتها تضع المجموعات السائدة أسس الهيمنة في استعمال اللغة[1].

إن مصطلح السياسة اللغوية مركب وصفي ترجم إلى العربية عن مركب أجنبي بسيط فهو يقابل في الفرنسية politique linguistique وفي الإنجليزية language policy. إذ يعرفها **لويس جان كالفي Louis-jean colvet** بقوله: نطلق تسمية السياسة اللغوية على مجموعة من الاختيارات الواعية المتعلقة بالعلاقات بين اللغة واللغات والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن[2].

ويمكن إدراج جملة من الملاحظات على هذا التعريف:

1. السياسة اللغوية من خلال هذه التعريف؛ عبارة عن اتخاذ قرار بشأن جملة من الخيارات المطروحة قد تنفذ أو لا، ولكن ما لم يوضحه التعريف من هم المعنيون بمجموعة الخيارات، ومن هم المقررون لهذه الخيارات.

2. تّتخذ القرارات في هذا الشأن بصورة واعية أي مدروسة ومقررة بشكل جيد وبصورة مسبقة، وهذا يظهر أن هذه العملية قد سبقتها عمليات أخرى حضرت لهذا الاختيار الواعي، ولعل الباحث يقصد التخطيط اللغوي السابق لعملية تنفيذ السياسة المتخذة هنا.

3. يضيق هذا التعريف من الفضاء اللغوي الذي تنتج فيه السياسة اللغوية، حيث يحصرها في العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، في حين أن مجال السياسة اللغوية كنوع من الخيارات هو أوسع واشمل، كما انه لم يوضح المقصود من الحياة الاجتماعية بالضبط، وما هو نوع العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية.

إن هذا الغموض والضبابية التي وسمت تعريف" لويس جان" قد تعود إلى حداثة هذا المفهوم، ونقاط الارتباط بينه وبين التخطيط اللغوي.

3-أهداف السياسة اللغوية:

إن الدور المحوري الذي تلعبه اللغة في الحياة الاجتماعية، وإن قيمة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل والوصول إلى مراكز السلطة والتأثير، بالإضافة إلى القيمة الرمزية للغة في تكوين الطبقات الاجتماعية، وفي تثبيت الهوية اللغوية والثقافية، ووسيلة تحمل الكنوز الحضارية للأمة عبر التاريخ، كل هذا يوفر للناس وكل المسؤولين بالتحديد على تخطيط السياسة اللغوية جوا مناسبا، وظروفا ملائمة لإنجاح سياساتهم اللغويات، وفق مجموعة الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه السياسات، حيث ينظر للسياسات اللغوية عموما على أنها طريقة لحل المشاكل التواصلية، اللغوية للأفراد باختلاف الظروف المؤدية لذلك، وتؤدي الطرق المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل إلى تحديد وجهين مختلفين من الأهداف المؤدية لصياغة هذه السياسات، أهداف فكرية إيديولوجية وعادة ما تكون خفية أو بمعنى اصح ضمنية تنفرد بها الدولة والحكومات بصورة شخصية وفق عدة اعتبارات سياسية، اقتصادية، وعالمية وأهداف واضحة ومباشرة تتعلق بطبيعة ومكانة اللغة في السياق الاجتماعي للدولة، وبطبيعة ووظيفة العملية في حد ذاتها رسم السياسات اللغوية- في توازن وثيق النظام الاجتماعي.

رغم أن هذا التصنيف هو من اجتهادات الباحثة من خلال البحث والتعمق في إيديولوجيات رسم السياسات اللغوية، إلا أننا استعنا ببعض الدراسات التي تناولت العنصر.

أ- الأهداف الإيديولوجية لرسم السياسات اللغوية:

تسعى السياسات إلى تحقيق المقاصد الخارجية اللسانية عندما تتعامل مع تغيير التوزيع الاجتماعي للغات المتنافسة، مثلا انتشار السواحيلية في إفريقيا الوسطى والشرقية (حيث كانت اللغة الرسمية في كينيا وتنزانيا، واللغة الوطنية في أوغندا، له نتائج هامة من حيث انه يحرم عددا من اللغات الفطرية من الاعتراف السياسي، وكما هو الشأن بالنسبة إلى السياسات التي تسعى إلى إقامة أو تغير أنظمة الخط والكتابة أو تشجع انتشار كيفية نطق خاصة، أو نوع لساني، وهذا ما اسماه كولماس" **تحقيق المقاصد شبه لسانية** ".

باعتبار أن هذه الأنماط من التدخلات لها كذلك نتائج سياسية واجتماعية مثلا: تجيع النمط السيريلي خلال الأربعينيات في روسيا بدل الخط اللاتيني الذي كان مفروضا، له نتائج اجتماعية هامة من حيث انه يسهل اكتساب اللغة الروسية، ومن ثم تجعل التماثل الثقافي سهلا[3].

إذن هنا ظهرت أهداف ومقاصد تخص دول دون غيرها تتعلق بأهداف وغايات مراكز السلطة، في غايات شبه لسانية يحكمها الوضع الاجتماعي والسياسي لواقع الدولة، تسعى به إلى تحقيق أكبر تماثل ثقافي بين جماعات وأفراد المجتمع المختلفة والمتعددة.

يظهر في بعض السياسات شكل من التعامل اللغوي مع لغة محددة عادة ما تكون اللغة الفطرية واللغة الأم لذلك المجتمع هو التعامل مع الإعتناء المفرداتي- والمعيرة، وإشكال من التداخل اللغوي والذي يؤدي إلى تعزيز معيار لغوي معين على جانب آخر، خاصة في الدول ذات الأنماط اللغوية المتعددة والمختلفة، حيث

تكون هنا الأهداف السوسيولسانية هي ما تسعى سياسات التخطيط اللغوي لتحقيقها وهذا ما يفسر لماذا ينتج رسم هذه السياسات عن اضطراب اجتماعي ويطرح هذا المظهر من التخطيط اللغوي قضايا إيديولوجية- سياسية وأخلاقية هامة يجب التعامل معها لفهم السيرورة برمتها وفي هذا الإطار حدد" **فلوريان كولماس**" أربع أنماط وإيديولوجيات لغوية تدعم مشروع الإصلاح اللغوي نتيجة الاعتناء المفرداتي تظهر في عدة إشكال تتطلب سياسة معينة وهي التعددية اللسانية والتماثل اللساني اللغوي والتلهيج والعالمية.

- **التعددية اللسانية(اللغوية):**

تشجع التعددية اللسانية تعايش مجموعات لغوية مختلفة وحقها في صياغة ورعاية لغاتها على أسس عادلة ويمكن لهذا الأمر أن يتم بعدة طرق من خلال تأليف السياسات القائمة إقليميا أو فرديا فمثلا الفرنسية في بلجيكا معترف بها رسميا في الجنوب، والفلامانية في الشمال، والألمانية في الشرق وكذلك شجعت الولايات المتحدة بدورها إشكال التعددية في فترات مختلفة من تاريخها حيث أجازت ولاية نيويورك رسميا استعمال لغات أخرى غير الإنجليزية وأخذت هذه الأخيرة وضعا رسميا على الأقل 17 ولاية خلال 1992.

ورغم أن السياسات القائمة على التعددية تبدو أنها طريقة ديمقراطية للتعامل مع الوجود المشترك للتنوعات اللسانية، فان لها مع ذلك أوجه خفية ومواطن ضعف خاصة تتعلق بالحق الإقليمي والحق المحلي- للأقليات اللغوية في التمثيل اللساني والاعتراف الوطني والرسمي بهذه الأقليات يحدد هذا الاعتراف بالتعدد اللغوي لدى الدولة والحكومات أهداف الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية في

التعامل الواقع اللغوي، ومقاصدها في الحفاظ على البنية الاجتماعية واللغوية من جهة، والى وضعها الاستراتيجي والدولي حيث تسعى أغلب دول العالم خاصة دول العالم الثالث والتي نالت استقلالها مؤخرا إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي لمختلف الأبنية الاجتماعية وإعادة إنتاج نفس الأبنية كهدف امني من شانه أن يحافظ على الاستقرار الاجتماعي للدول على حد اعتقادها، غير أن الظروف التاريخية والسوسيوثقافية قد تملي عليها أنواع شتى من مظاهر التعدد اللغوي المتداخل والذي يتسم بعض الأحيان بالاستقرار دوام الحال.

- **التماثل اللساني:**

تؤكد الحكومات الوطنية في معظم الأحيان التماثل اللغوي للتأكد من أن أي عضو في الجماعة اللغوية قادر على استعمال اللغة المهيمنة، وهو ما أدى نقل الخط إلى اللغة المهيمنة والدفاع عن حقوقها، وفي هذه الحالات تكون الأقليات اللغوية قد نالت قليلا من الحقوق أو لم تنل أيامها، لقد سعت فرنسا مثلا في القرن الثامن عشر في إحدى السياسات الحديثة لتخطيط اللغوي إلى تحقيق هذا الهدف عندما خططت الحكومة الايطالية فرنسية العامة وتنوعات هامشية أخرى كان يتحدث بها في فرنسا لان التعليم كان يتم بالفرنسية المعيار وكانت الفرنسية هي اللغة الوحيدة للقانون.

بهذا قد تكون سياسة التماثل اللغوي كهدف خفي هي سياسة قمعية أحيانا، حيث من الهام التمييز بين اللغات الرسمية التي لها اعتراف رسمي من الدولة وهي مهيأة دائما للاستعمال في المجالات الرسمية، واللغات الوطنية التي يتحدث بها أغلبية الشعب والوطن ويمكن أن يتم الاعتراف باللغات الوطنية رسميا وان تستعمل في المجالات العمومية كالتعليم مثلا ومع ذلك يكون وضعها متدنيا بالنظر إلى

اللغة الرسمية، وهنا فانه واضح أن عدد قليلا فقط من لغات العالم معترف بها رسميا ووطنيا في أهداف سياسات الدولة اللغوية.

- **العالمية اللغوية:**

تشكل العالمية الإيديولوجية التي تعمد على تبني اللغة غير الأهلية للتواصل أي اللغة الأجنبية إما كلغة رسمية أو كلغة للتكوين، أساس سياسات التخطيط اللغوي لمعظم الدول بعد الاستعمار، فالفرنسية في الغابون مثلا هي اللغة الرسمية الوحيدة وفي الكاميرون الإنجليزية والفرنسية هما لغتان رسميتان كذلك اللغة الفرنسية بالنسبة للدول شمال إفريقيا هي لغة تعليم رسمية رغم أنها لغة ثانية أن هذا الاختيار في أهداف وغايات الدول مدعم بحقيقة كون اللغات العالمية تسهل التواصل السياسي والاقتصادي والسوسيوثقافي مع دول أخرى وتلج العلم والتكنولوجيا وتبني اللغة العالمية كلغة أجنبية عن أهل البلاد مدعم كهدف بالنسبة للسلطة الحاكمة لتعزيز العصرنة والمساهمة في التجارة والتكنولوجيا العالمية وكون اللغة العالمية كلغة أجنبية تتكلمها دائما النخبة القوية اجتماعيا فهي لا تقوى مكانة هذه اللغة فحسب وإنما تمنح النخبة قوة سوسيوسياسية أكثر، تعطيها الصلاحية لإعادة إنتاج نفس التقسيم والترسيم اللغوي[4].

أن تعيين المشاكل وتحقيق الأهداف بالنسبة لسياسة الدولة والحكومات ليس مهمة سهلة سواء تعلق الأمر بالأهداف الإيديولوجية للدولة أو بالأهداف المباشرة العملية حيث أن النتائج النهائية لا تتوافق دائما مع المخطط الأصلي ومع ذلك تقام الاختيارات وتشكل الواقع السوسيولساني المستقبلي يتزاوج الهدفين ليظهر في الأخير الهدف المباشر حاملا لكليهما في شكل النقاط التالية.

ب- الأهداف المباشرة لسياسات اللغوية:

- **تحديد اللغة الأولى الرسمية للدولة:**

كالإدارة العمومية والإعلام الرسمي والمقنن كتابة ومشافهة وتظهر سياسة هذه اللغة الوطنية في مرافق ومؤسسات الدولة وإداراتها وينبغي أن تصدر في الدستور، صيانة من العبث وتحقيقا للأهداف المطلوبة ذلك أن الدولة ومؤسساتها هي رمز السيادة وهي القدوة العملية الأولى، التي ينبغي أن تكون نموذجا وطنيا للآخرين لذلك تسعى الدولة أن تكون نابعة من طبيعة شعبها واختياراته السياسية والثقافية والاجتماعية وتعكس واقعه المعاش وفيما تعلق برسم السياسات اللغوية فان على الدولة أن تقنن اللغة وتوحيدها من خلال توحيد النص القانوني الذي يحكم سيادة لغة على بقية اللغات والهويات المتداولة وهذا ضمن تشريعات الدستور الوطني الخاص بها حيث من أولويات صناع القرار ومخططو السياسات اللغوية تحديد وترسيم اللغات الرسمية والوطنية للدولة[5].

باعتبار التنظيم اللغوي هي نشاط سياسي، وبالرغم من استثارة اللغويين في بلورة هذا النظام إلا أن القرارات تتخذ على مستوى الحكومة وعلى مستوى البرلمان المنتخب وجزء من الدستور إذ تحدد هذه القرارات اللغة أو اللغات المؤهلة[6]. للاستخدام في تأدية الوظائف العمومية حيث بدل مفهوم " اللغة الرسمية" على اعتراف الحكومي.

- **تحديد لغة التعليم والتكوين:**

إن مسألة تعليم وتعلم اللغة النمطية هي إحدى المهام الرئيسية الأولى لمعظم السياسات الحديثة خاصة الدولة والحكومات التي عاشت ظروف تاريخية

واجتماعية صعبة من جهة والتي تعترف بوجود أكثر من لغة واحدة كجزء من ثقافتها الوطنية هذه الدول مطالبة بسياسة رشيدة، تضمن أهداف الموازنة والعدالة في عمليتا التقنين والترسيم للمحتوى اللغوي، حيث يشارك في هذه العملية رجال السياسة والتعليم والخبراء والمثقفون وجمعيات أولياء التلاميذ، عموما يهمهم شان التعليم بشكل من الإشكال وبما أن اللغة الوطنية هي أداة التوقيف الروابط بين أبناء الشعب الواحد والأمة الواحدة، فإذا نالت اللغة حقها من العناية في المدارس والمعاهد ووسائل الإعلام عملت على توثيق هذه الروابط[7].

- **. تعزيز مكانة اللغة على المستوى الدولي:**

وضرورة مواكبتها للتطورات والأبحاث العلمية وتأسيس مؤسسات مخصصة لمتابعة صيرورة هذه العملية[8].

حيث أصبحت هذه القضية من أهم القضايا المرتبطة بهذه الفكرة إذ ازدادت حاجتنا الماسة إلى حياة العصرنة وبالتالي حاجتنا إلى التشبع بمفردات جديدة بحيث تواجه كثيرا من اللغات تحديا عويصا وذلك بين التطور السريع لكثير من المفاهيم المتصلة بالحياة العصرية وكنتيجة للاستثمار الهائل للمصطلحات المتخذة في التعريف بكل الاختراعات الجديدة[9].

4- أهداف السياسة اللغوية في النظام التعليمي الجزائري:

إن التصحيح اللغوي للتعليم في الجزائر كان في طليعة الأهداف المرسومة صلب السياسة التعليمية النظرية، ثم كان من أهم المطالب التي ظلت تلح عليها الجماهير في مجال إعادة الاعتبار للغة العربية وتمكينها من ممارسة وظيفتها الأساسية المتمثلة في نقل المعارف والعلوم، وتبليغها للأجيال ولكن القرارات

الإدارية لم تكن تساير هذه المطالب بنفس مستوى الطلب، وظلت تؤجل هذا التصحيح إلى حين، رغم هذا لا يمكننا في هذا البحث أن ننكر بعض الجهود والترقيعات المتعثرة لبعض المسؤولين الذين تعاملوا مع الوضع كضرورة لمسايرة المنطق في التعامل مع اللغة، أين قرر تخطي الحواجز النفسية والثقافية والإيديولوجية، والشروع في جعل اللغة العربية لغة تعلّيم وتعلِم من هذا الهدف الواقعي انطلقت الجهود الأولى الرامية إلى خلق سياسة لغوية جديدة تسعى إلى تصحيح وضع اللغة العربية تدريجيا من خلال الشروع في تعليمها للناشئين وإيجاد الظروف البيداغوجية والقانونية التي تمكن اللغة العربية من أن تسترجع مكانتها ويمكن الأجيال من تعلم لغتهم وامتلاك أساليب التعبير بها، أين ارتقت الجهود بعد ذلك إلى مستوى آخر أكثر أهمية بالنسبة لفئات المجتمع المزدوجة اللغة آنذاك وهو التعليم باللغة العربية أي جعلها أداة توصيل جميع المعارف ولغة لتدريس باقي المواد الدراسية تمهيدا لتهيئتها وتأهيلها لممارسة العمل بها من خلال إدراجها كوسيلة عمل في الحياة العملية.

هذه الخطوات إن لم نقل أهداف السياسة اللغوية فيما بعد الاستقلال إلى غاية مرحلة الإصلاحات الفعلية للنظام التربوي الجزائري، حاولت جهود التعريب أن تنجزها خلال 50 سنة من عمر الاستقلال[10].

ومن أهم محطات التعريب في التربية والتعليم مايلي:

4-1 تعريب التعليم وأهداف السياسة اللغوية:

لقد صار التعريب كإستراتيجية هدفها تمكين المجتمع من لغته الأصلية التي أُزيحت بفعل الاستعمار، والفترة الانتقالية التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال في خطى متثاقلة وساكنة بسبب بعض المواقف، لعدة عوامل وأسباب لا يسعنا المجال

التفصيل فيها، وهذا السمة بالنسبة لتعريب في جميع وعلى مستوى كل القطاعات، أما التعليم فقد سارت العملية وفق مجموعة قرارات أهمها:

- **أول قرار:** صدر في بداية الاستقلال هو القرار الخاص بترسيم تدريس اللغة العربية في جميع مستويات التعليم بواقع سبع ساعات في الأسبوع وينفذ هذا القرار حسب الإمكانيات المتوفرة.
- **القرار الثاني** وفق المرسوم:

والذي يحدد مصير اللغة العربية في هذه البلاد وهو النص القانوني الوارد في الدستور والذي ينص على أن اللغة العربية لغة وطنية ورسمية.

- **القرار الثالث:** وهو القرار الذي يقضي بالشروع في تعريب التعليم بداية من تعريب السنة الأولى ابتدائي حيث تم ذلك في الموسم الدراسي 1965/1964، تلاه تعريب السنة الثانية ثم الثالثة بعد توقف لم يطل كثيرًا، خصصت الجهود الأولى في هذه المرحلة بتعريب السنة الرابعة في مطلع السبعينات، أين أصبحت الصفوف الأربعة الأولى من التعليم معرّبة وموحدة.
- **القرار الرابع** وفق المرسوم:

هو التعريب التدريجي للمواد الاجتماعية (تاريخ، جغرافيا، فلسفة، تربية) في كامل مستويات التعليم العام وفي مؤسسات التكوين.

- **القرار الخامس** وفق المرسوم:

وهو قرار حاسم ومهم من قرارات السياسة اللغوية حيث كانت خطوة جريئة وايجابية مثلت التحول الفعلي والهدف الجاد لخلق سياسة لغوية جديدة ونظام تعليمي داخلي، إذ بدأ الشروع في تعريب تلك الأقسام العملية تعريبا تاما مع تعريب شعب الآداب بجميع موادها، ولكن ليس لكل النظام التعليمي حيث نتج

عن هذا الإجراء ازدواجية لغوية في النظام التربوي، نظاما يُعني بتلقين المواد العلمية بالعربية ابتداء من الصف الخامس الابتدائي إلى نهاية التعليم الثانوي، ونظاما موازيا يُعنى بتلقين المواد نفسها بالفرنسية، وبهذا أصبح التلاميذ في صفوف يطلق عليها مصطلح الأقسام المزدوجة، وصفوف يطلق عليها مصطلح الأقسام المعربة. وترتب هذه الانقسام إشكال لغوي، واجتماعي ظل مطروحا سنوات عديدة في مجال متابعة الدراسة في التعليم العالي من جهة وفي مجال التوظيف والتقدير الاجتماعي من جهة أخرى، كما أنه شكل أحد معايير ومؤشرات الغزو الاجتماعي للفئات والطبقات الاجتماعية من خلال الفرز اللغوي للفئات المثقفة وغير المثقفة وبالتالي يمكن إعتباره أحد أسباب الطبقية والاصطفاء الاجتماعي الذي تسعى جهات في السلطة آنذاك إلى إعادة إنتاجه في النظام الاجتماعي الجزائري.

- **القرار السادس** وفق المرسوم:

هو القرار الذي ركز على توجيه لغة التعليم وتجاوز حالة الانقسام وتصحيح الوضعية الانتقالية التي كانت تقسم التلاميذ فئتين بحسب لغة تدريس المواد العلمية حيث ساعد على توحيد التعليم بتطبيق نظام التعليم الأساسي، وبهذا القرار أصبح جميع التلاميذ يتلقون برنامج موحد وبلغة واحدة، وهكذا استرجعت المدرسة. فأصبحت الأجيال بذلك تتلقى كل المعارف المقررة في البرامج بلغتها، كان الأمل أن يتواصل هذا في مستوى التعليم العالي، لتحقيق الانسجام بين ما يجري في مرحلة التعليم الثانوي وما يجري في التعليم العالي، وهذا الهدف مما زال قائما! [11].

5- تقييم أهداف السياسة اللغوية وفق مبدأ التعريب:

إن الحديث عن اللغة والتعريب هو حديث عن الذات وعن الشخصية الثقافية وعن المضمون الحضاري الموجه لبناء الإنسان في مجتمعنا، لنقل هو حديث في المجتمع في خلافاته مع نفسه ومع غيره وفي نظرته إلى مقومات وجوده، لأن

اللغة في الأساس هي مستودع قيم الأمة والحافظة لكيانها والرمز العبر عن حقيقتها الوعاء الحامل لويتها، في الوجه الثاني التعريب في أبسط دلالاته هو التعامل مع أوجه الحياة بلغة عربية ومعنى يهدف تأثير لذاتية الثقافة وتأصيل الهوية الوطنية، وتشير التقارير في كل إشكال الاستيعاب وأنماط التبعية وفق تحديد عبد القادر فضيل في تشخيص مدلولا المصطلح ومبناه الوظيفي يؤكد انه يجب أن يكون الأداء اللغوي المنطوق أو المكتوب يحمل في مضامينه وإشكاله خصائص التعبير العربي وهو أساس فكرة التعريب، هذا التحليل الوظيفي لمفهوم التعريب يوضح أهدافه الأساسية وهي التعليم، ذلك أن التعليم يقوم بالأساس على الأداة اللغوية لنقل وترويج لا المعلومات والمعارف فقط، وإنما القيم والاتجاهات ونماذج السلوك.

إن طرح المسألة اللغوية وفق العناصر السابقة (اللغة ودورها في المجتمع، التعريب هدفه ودوره في المجتمع، التعليم وعلاقته بكلا المتغيرين من حيث هو أداة وغاية في نفس الوقت، من منظور سوسيولوجي الذي تبناه وهي مسألة معقدة وغير واضحة مسألة متعددة الأبعاد والدلالات والمكونات، فضلا عن كونها مسألة تثير من الحسابات ومن الاختلافات الفكرية والسياسية والتربوية مالا حصر له، ما يحتاج إلى أكثر من دراسة وأكثر من زاوية للنظر والمقاربة. هذه العناصر شكلت محل النقاش والصراع في الساحة الاجتماعية التربوية للجزائر وفق تصورنا لطابع الموضع من حيث مدى تطبيق أهداف السياسة اللغوية، ومسار تعريب النظام التعليمي والنظام المجتمعي في السياق التاريخي والسياسي التربوي لاحظنا الانجازات التالية أو وفق هدف أساسي هو: "**إعادة صياغة النظام التعليمي الموروث صياغة جديدة كانت هدف التحويرات والإصلاحات الجزائرية التي تمت**

على فترات متعاقبة، والتي مهدت السبيل لهذا التغيير الشامل الذي أدى إلى بناء نظام تربوي وطني، مستخلص من ظروفنا وتجاربنا وتحولات مجتمعنا العميقة، معبر عن توجهاتنا وتطلعات أجيال لاحقة، مؤسس وفق الإتجاه الفكري والعقائدي الذي تسير عليه البلاد سياسيا واجتماعيا، في تلك الفترة هذا النظام الذي توجت به الإصلاحات الجزئية وأنهيا به المرحلة الانتقالية التي عرفتها المدرسة، وأسس بمقتضاه المدرسة الجزائرية التي صدرت النصوص المؤسسة لها عام 1976، " حددت هذه المدرسة اتجاهات النظام التربوي الجزائري في مجال تعليم وتعلّم اللغة".

رغم ما حققته المدرسة الجزائرية والنظام التربوي في تلك الفترة من تصحيحات وتغييرات متواصلة في مستوى الإصلاح اللغوي، إلا أن الهدف وكما سماه (البشير الإبراهيمي) تركز عل التعريب الجزئي أي تعريب اللسان دون التعريب الكلي، أي تعريب الفكر والسلوك والوجدان، ولقد حدد عبد القادر فضيل ومحمد العربي ولد خليفة الأسباب في:

- المفهوم الضيق الذي أعطي لعملية التعريب والذي حصر الاهتمام في الجانب اللغوي وأهمل الجانب الفكري والاجتماعي.
- كما يعود في نظر الباحث إلى السياسة المعتمدة في اختيار المعلمين وفي تكوينهم والنظرة السلبية إليهم خاصة من يعلمون العربية منهم.
- كما يعود أيضا إلى نوع الغذاء الفكري والثقافي واللغوي كان تقدمه المدرسة لتلاميذها في تلك الفترة، إذ كانت الكتب المعتمدة تجارية مستوردة في محتواها لا تستوفي شروط الكتاب التربوي الذي يتضمن ما يعيق تطور التلميذ بذاته،

ويسعى تفكيره وتوسع معارفه، ويغرس فيه القيم الوطنية والأسلوب اللغوي الراقي الذي يصقل ذوقه ويزيده إقبالا على المعرفة[12].

كذلك تأجيل الاهتمام بتعريب لغة التعليم مدة طويلة كان له انعكاس سيء على انسجام العمل المدرسي، وعلى الوضع الثقافي، وعلى ثقة المواطن بما تخططه له السياسة التعليمية اللغوية، فلو عولج الأمر في نظرنا منذ البداية لما تعقد وانتكس ولما عاش المحيط التعليمي ألوان الصراع اللغوي الذي مازال بعض إشكاله تضع النظام التربوي إلى حد الآن، كانت بداياتها في التردد والمرحلة التي وسمت تخفيض السبات اللغوي بعد الاستقلال والتي كرس نوعًا من سلب لحقوق اللغوية لكثير من الفئات في المجتمع.

لن نقيم الموضوع من وجه نظرا خاصة للبحث بل الطرح التاريخي والسوسيولوجي للموضوع يجعلنا تلقيا ندرك مستوى التحقيق الفعلي لهذه الأهداف، حيث أن الخطوات الثلاث خلال 40 سنة والتي حولت جهود الإصلاح اللغوي أن تنجزها أنجز منها الخطوة الأولى المتمثلة في تمكين الأجيال من تعلم لغتهم، غير أن الخطوة الثالثة والمتمثلة في جعل اللغة العربية أداة توصيل المعارف، لم تنجز كلها بل أنجز جانب منها، لأن هناك مجالات لم تصلها اللغة العربية إلى الآن، لأن الفرنسية بقية محتكرة المجال مثل التخصصات العلمية والتقنية في مستوى التعليم العالي. أما الخطوة الثالثة وهي جعل اللغة العربية وسيلة عمل في مجالات الحياة المختلفة فما يزال التردد بشأنها قائما، حيث أن الانجازات التي تمت في هذا الصدد لم تتعدى بعض المصالح المتعامل بها مع المجتمع، وبعض الوثائق التي لا توظف فيها اللغة العربية في حين أن الأهم في هذا المجال هو تعميم اللغة

العربية في نشر الأعمال الإدارية والمالية والاقتصادية والتجارية، وهذا ليس من صلاحيات اللغة العربية في نظر المسؤولين.

6- تحليل أهداف السياسة اللغوية في مواثيق التربية والتعليم:

6-1- قراءة في الأمر 35-16 1976 :

اعتبرت أمرية 16 أفريل 1976، أول تجارب الإصلاح التربوي الحقيقي في الجزائر، كما اعتبرت الخطوة الأولى للانتقال من مدرسة في الجزائر إلى مدرسة جزائرية؛ تحمل أهداف وقيم وإتجاهات الدولة الجزائرية، الفتية الباحثة عن تحقيق الذات، وثبات الشخصية الهوية الوطنية العربية الإسلامية من خلال نظم التربية والتعليم، كذلك مثلت هذه الأمرية حلم الكثيرين في الجزائر المستقلة، إذ بدأ من خلالها تجسيد ملامح المدرسة الوطنية من خلال تعميم التعليم والمجانية والتكافؤ في حقوق الدخول والانتساب للمدارس الوطنية، كما حمل أو تجارب التعريب في المراحل الابتدائية، بل وأيضا إلزامية التعليم بالعربية لا تعليم العربية.

جاء في مبادئ النظام التربوي، وفي المادة الثامنة من الأمر.

المادة 08: " يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد، 'توضيح كيفية تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم "[13].

لقد كانت هذه المادة ثورة حقيقية في مجال التغيير الاجتماعي والثقافي بوجه التعليمي. انتقلت بموجبها الجزائر والنظام التعليمي لمرحلة جديدة، مرحلة بنائية تجديدية، هدفها الأساسي إعادة الاعتبار للقيم والثقافة الوطنية الجزائرية من خلال الإصلاح والتصحيح اللغوي، للغة التعليم الموروثة عن الاستعمار أعيد الاعتبار للغة العربية، رسميا وبصورة معممة قصد التخلص النهائي من آثار الاستعمار على المستوى الثقافي

والتعليمي، حيث جاء على مستوى مهام وأهداف النظام التربوي ضمن الأمر، أنه "دراسة العربية تهدف إلى تعزيز الشخصية القومية، كما تهدف إلى استيعاب المعارف والمواد باللغة العربية لتسهيل التفاعل مع المحيط الخارجي. كان هدف الأمر التعميم الكلي وفي وقت قصير وسريع للغة العربية في كل مراحل التعليمي وفي كل مستويات التعلم، لكن الأمر لم يكن بهذه البساطة كما سبق وأن أشرنا له في العناصر السابقة".

لم يهمل ولم يقصي الأمر أهمية اللغات الأجنبية في النظام التعليمي، حيث جاء في المادة 09 من الوثيقة أنه يتم تنظيم التعليم بلغة أو عدة لغات أجنبية تبعا للشروط التي يحددها المرسوم، كما أكد على مستوى أهداف الوثيقة أن تعليم اللغات يتيح للتلاميذ الاستفادة من الحضارات الأجنبية وتمهيد التفاهم المشترك بين الشعوب[14].

دعت الوثيقة إلى ازدواجية لغوية ولكن بتحفظ كبير، خوفا من إضافة غنيمة الحرب الفرنسية من جهة واستجابة للطلب الوطني آنذاك من جهة أخرى.

6-2- قراءة في أعمال المجلس الأعلى للتربية:

تتضمن هذه الوثيقة والصادرة عن وزارة التربية الوطنية المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة لسنة 1989 شملت هذه المبادئ، جملة من التوجهات الجديدة للنظام التربوي الجزائري، كما تضمنت غايات التربية الوطنية أين ظهرت بعض أهداف وملامح السياسة اللغوية المعتمدة. وهنا نتعرض لأهم الغايات المدرجة في هذه الوثيقة:

6-2-1. الغايات:

تعد الأهداف والغايات لب السياسة التربوية لأنها تعبر عن آمال المجتمع، أو ما يسعى إلى تحقيقه في مجال التربية، حيث تشكل الغايات المخرج المراد تحقيقه من النظام التربوي.

وعندما نقرأ بالإمعان ما ورد في هذه الغايات نجد أنها تتعلق بجزأين، جزء متعلق ببناء المجتمع، والثانية ببناء الفرد، أي جانب اجتماعي له علاقة بطبيعة المجتمع وثقافته أو بنائه الاجتماعي، وجانب فردي يسعى إلى تكوين الفرد الصالح في المجتمع الجزائري.

- الغاية الأولى: تنص على بناء مجتمع متكامل متماسك معتز بأصالته واثق بمستقبله يقوم على:

1. الهوية الوطنية.
2. روح العصرنة والعالمية.
3. روح الديمقراطية[15].

حيث تتفرع كل غاية إلى غايات جزئية تتمثل في الغاية الأولى بإبراز عناصر الهوية الوطنية، الإسلام والعروبة، والأمازيغية، إذ تناولت العروبة باعتبارها حضارة وثقافة ولغة، تمثلها اللغة العربية، والتي يجب أن تكون الأداة الأولى للمعرفة على حسب ما أكد في الوثيقة في كل مراحل التعليم والتكوين وعالم الشغل بالإضافة إلى تدعيم فكرة أن تكون اللغة العربية وسيلة للإبداع والاتصال والتفاعل الاجتماعي.

هنا تتوقف برهة لتحليل مدى واقعية هذه الغاية هل فعلا تؤدي اللغة العربية هذه الوظيفة والمقننة في النظام التعليمي؟ وهل فعلا هي تواصل وتفاعل لغوي ضمن الاستعمالات اللغوية سواء داخل مستوى النظام، أو على مستوى السوق الكلامية في الشارع اللغوي. هذا التساؤل قد يجيب عليه التباين اللساني، ومستوى التفاعل اللغوي بين مجموع اللغات المستعملة في النظام التربوي، وحتى في

المجتمع الذي يتكلم كما سبق وأن وضحنا في الفصل الثاني ثلاث لغات، وهي العربية (الفصيحة؛ والعامية) الفرنسية، والأمازيغية بلهجات مختلفة.

في التفرع الثالث الغاية الأولى، تتناول الوثيقة المركب الثالث للهوية الوطنية في الجزائر باعتباره ثقافة وتراث وجزء من مقومات الشخصية الوطنية[16]، وهنا نقصد اللغة الأمازيغية التي جسدت على أنها تراث يجب العناية والنهوض بها وإثراؤها في نطاق الثقافة الوطنية، وليس كلغة وطنية كفلها الدستور وأعطاها حق الاستعمال اللغوي الوطني.

إن اقتصار هذه الوثيقة على الجانب التراثي للغة الأمازيغية يدل على إصرار الدولة من خلال السياسة اللغوية المتبناة على إقصاء هذه اللغة من الصفة الرسمية وهذا النوع من الإقصاء الرمزي، يوضح مدى إرادة السلطة في إعادة إنتاج نفس مستويات اللغة ومستويات الثقافة، والتي قد تكرس نوعا من الصراع والعنف الرمزي داخل المجتمع التعليمي.

إن أبعاد الغايات الأخرى المتضمنة في الوثيقة تؤكد على تبني الديمقراطية في إشكال عدة، مثل التفكير واحترام الرأي، والعدالة الاجتماعية، والتي المفروض أن تتحقق ضمن الاستعمال اللغوي الذي قد يُساهم في التماسك البنائي اللغوي، بين مجموع اللغات الموجودة ضمن النسيج اللغوي.

إن الغايتين اللتين حددتها هذه الوظيفة غير واضحتين بشكل كافي ضمن المجال التطبيقي الفعلي، وتحت نهمل أحد أهم مركبات الهوية والشخصية الوطنية، كما أنها لا تعرض غايات إجرائية نهائية لتكوين المواطن الصالح، لذلك كان المفروض أن تتضمن هذه الوظيفة وفي مستوى الغايات الأساسية للنظام التربوي الجديد على حد ما ورد فيها أن تهتم بغايات أخرى من شأنها تحديد أكثر وضوح

وموضوعية فيما يخص أهداف السياسة اللغوية في تلك الفترة التي اعتبرت بنائية لأجل الديمقراطية وذلك مثل:

- الاهتمام بترقية اللغات الوطنية (العربية، الأمازيغية) بإعطائها الحق الشرعي في ممارسة دورها الحضاري في المجتمع باعتبارها أداة التلاحم الاجتماعي والتعبير عن الهوية، ولتحقيق هذه الغاية يجب تطوير وتوسيع الاستعمال اللغوي لهذه اللغات بتمكينها من ممارسة الوظائف الحية التي تضطلع بها اللغات الوطنية والرسمية في أوطانها.
- تشجيع تنويع تعليم اللغات الأجنبية باعتبارها روافد مساعدة على التفتح على تجارب الغير في العالم، وتحديد سياسة التعامل مع كل لغة في إطار المناخ الحضاري الذي يعيشه العالم، على أن تكون اللغات الأجنبية لغات ثانية لا لغات منافسة للغات الوطنية[17].

7- أهداف السياسة اللغوية الحالية(بعد اصلاحات2003/2004):

إن السياسة اللغوية سياسة، قبل أن تكون مسألة توجُّهات أو خطط، ومن المفروض أن التوجهات اللغوية التي تعمد إليها الحكومات، لا يمكن أن تقفز أو تستغني عن آليات السياسة الديمقراطية، التي تتطلب مشورة الشعب أو استفتاءه في شؤونه اللغوية[18]، خاصة فيما يتعلق باللغة الرسمية والوطنية، أو إقرار لغة التعليم والتعلم، وذلك بدعوى أن النّخب السياسة هي المؤهلة الوحيدة لمعرفة مصالحه ورعايتها بتهيئة متن اللغة وتنظيم وضعها وارتقائها والنهوض بها، والتخطيط لها وهذا لا يتم دون سياسة لغوية أو سياسة اللغة بالمعنى المحدد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التصريح بمبادئ أو اختيارات سياسة دون تنفيذها عبر خطط مدروسة بأحكام وتقييمها باستمرار، لا يعني قيام هذه السياسة، بل

يعني ازدواجية بين القول والفعل، وهي ازدواجية غالبا ما تعاني منها البلاد العربية وبالخوص في الجزائر، والتي طالما اعتمدت وجهين في تنفيذ وتخطيط السياسات اللغوية.

وذلك منذ الاستقلال إلى الآن، وهذا ما قد اتضح في السياسة اللغوية التعليمية للمراحل السابقة، والذي استمر نهجه إلى غاية هذه المرحلة، حيث نلاحظ ومقارنة بالواقع المحلي، على مستوى العملية التعليمية والواقع المعاش شكلا مختلف، كما ورد في النصوص التشريعية سواءً القانونية العليا المتمثلة في مواثيق الدستور الوطني، أو النصوص القانونية التربوية المتمثلة في القانون التوجيهي الحاملة لمبادئ وغايات السياسة التربوية واللغوية للنظام التربوي، أو للنشرات الرسمية كهيئة تنظيمية لمختلف التعليمات والإجراءات الخاصة بالتنظيم والتخطيط اللغوي الصادرة من السلطات التربوية العليا؛ أنه هناك شكلين لأهداف السياسة اللغوية التعليمية، أهداف معلنة وواضحة عبرت عنها البيانات الكمية للعملية التحليلية، وأهداف ضمنية غير معلنة ندركها من خلال الواقع التعليمي الممارس ومن خلال الأهداف التعليمية للغات في مختلف المراحل الدراسية في النظام التربوي، وعلى أساسها يمكننا أن نفرض بعض ملامح ونمط ظهور الأهداف الضمنية، وغير الواضحة لهذه السياسة والتي أهمها:

- **هيمنة اللغـــة:**

أولى مظاهر السياسة المعتمدة في النظام التربوي الجزائري، والتي ندركها من خلال الممارسة التعليمية اليومية وهي: الهيمنة اللغوية، إذ نلاحظ نظام للهيمنة والسيطرة الواضحة للغة على لغة وللغة على مجموع من اللغات، التي تحدد البنية

اللغوية في المجتمع الجزائري، وفي العملية التعليمية، حيث نلاحظ شكلين من هيمنة اللغة في النظام التربوي الجزائري، الأولى تتعلق بهيمنة اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية والوطنية في البلاد، ولغة التعليم في كل المراحل التعليمية، كما نص على ذلك الدستور وكل تعديلاته ومختلف النشرات الرسمية الوطنية والتربوية، بالإضافة إلى اعتبارها وفق نصوص السياسة التربوية الصادرة في محتوى القانون التوجيهي للتربية، اللغة الرسمية للتعليم في جميع الأطوار والمراحل.

أما الشكل الثاني فهو الأكثر حدة وخطورة على ثقافة وهوية المجتمع الجزائري، حيث يتعلق بهيمنة اللغة الفرنسية على اللغات الوطنية (اللغة العربية واللغة الأمازيغية)، من خلال الممارسة اللغوية لهذه اللغة، سواء في الوسط المدرسي ومن طرف النخب المثقفة، أو في الحياة العامة للفرد الجزائري

- **إعادة الإنتاج اللغوي والمحافظة على النظام:**

ثاني الأهداف الضمنية والغير المباشرة لسياسة اللغوية المعتمدة في النظم التربوية الجزائرية، هي إعادة الإنتاج الثقافي والاجتماعي لنفس الأوضاع والأنماط اللغوية المحددة من طرف السلطة المهيمنة، والتي تسود المجتمع منذ الاستقلال إلى غاية الآن، رغم تغير الأطر والنظم والتوجهات السياسية والعقائد الاجتماعية، إلا أننا نلاحظ نفس السياسة التعليمية.

وهذا عن طريق تطبيق سياسة إعادة الإنتاج التي تعني: "الاستراتيجية التي يمكن من خلالها لنسق اللغة أن يحافظ على علاقة القوة التي بداخله، وأن يبين حدودها ويحافظ عليها، بمعنى أوضح إعادة الإنتاج في حقل ما، هي تلك الآلية التي من خلالها

يمكن للمسيطرين على ذلك الحقل، أن يجدوا من خلالها آلية استغلال الفاعلين داخل ذلك الحقل، من أجل أن تظل السيطرة والهيمنة دائما متأتية للمهيمنين، على ذلك الحقل".

لقد أريد بهذه السياسة من الناحية الخارجية المحافظة على الأمن الوطني واستقرار البلاد، وتوفير مناخ تعليمي سليم ومتوازن للفرد الجزائري يدفعه إلى التطور والرقي، ويمكنه من التواصل مع الآخر بشكل سليم، ومحمي من خلال امتلاك آليات عالية الجودة ومعرفة علمية متطورة عن طريق إتقان اللغات الأجنبية.

غير أن هذا الهدف ترجمه المشرع الجزائري في تزكية لغة واحدة فقط، هي اللغة الفرنسية دون باقي اللغات الأجنبية العالمية الأخرى، هو ما جعلنا نقول أن هذا الوضع هو إعادة نفس التنظيم اللغوي الذي ورثته المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث تستمر مظاهر وإشكالات لغوية تتحكم وتسيطر على الملكات اللغوية للمتعلم الجزائري مثل الازدواجية اللغوية بين عدة لغات، والتعددية اللسانية، والهجين اللغوي، والتشويه اللغوي للغات الأم ... الي غيرها من التعقيدات اللغوية والتي تعرقل مكتسبات المتعلم*.

الخاتمة:

على الرغم من أن السياسة اللغوية تؤثر في عدد كبير من القضايا المتصلة باللغة والمجتمع (القضايا المتصلة بالحقوق والسلطة، الإعلام، الصحافة، وحتى العلامات الإشهارية المستعملة في الشوارع...)، فإن السياسات المؤثرة في تعلم اللغة هي الأهم والأخطر على الإطلاق. حيث تعتبر مفتاح لفهم عدد من مظاهر التنظيم الاجتماعي، بما في ذلك بنية اللغة في المجتمع وقوى العمل، والصراع الأبدي اللغوي والطبقي.

ونظرا لكون التعليم أيضا في جل أقطار العالم وخاصة العربية، مجالا سياسيا لتنفيذ قرارات الأجهزة الحكومية. أثر المقاربة السياسية في تخطيط اللغة، شديد البروز في ميدان تعليم اللغة، حيث يوجد اليوم وخاصة على الساحة المدرسية الجزائرية ركام من المعطيات الثقافية والاجتماعية يُبرهن على إشكال وظواهر ناتجة عن هذه السياسة

المسيسة في المنظومة التعليمية، تؤثر بشكل أو بآخر على مكانة اللغات الوطنية والرسمية، وعلى مكتسبات المتعلم اللغوية، وتؤثر بشكل عام على إنتاجية النظام التربوي الجزائري، وهذه الظواهر أو النواتج الرمزية نستطيع ملاحظتها على المدى البعيد مثل (الازدواجية اللغوية، الصراع اللغوي، تراجع اللغة العربية، واللغات الوطنية، الطبقية الاجتماعية...).

الهوامش:

1- جيمس و.طوليفصون، ترجمة محمد خطابي، السياسة اللغوية. خلفياتها ومقاصدها، مؤسسة الغنى أبو العزم، الرباط، المغرب، 2007، ص.26.

2- لويس جان كالفي، ترجمة: محمد حياتن، علم اجتماع اللغة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004. ص110.

3- فلوريان كولماس، ترجمة خالد الأشهب، ماجدولين النهيبي، دليل السوسيولسانيات، المنطقة العربية للترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ،2009 ص936-937.

4- المرجع السابق، ص945-946.

5- عبد السلام المسدى، السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، مصر، 2007، ص38.

6- لويس جان كالفن، مرجع سابق، ص168.

7- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائر والمسألة اللغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، ط2، دار الحكمة الجزائر، 2007، ص190.

8- عبد المجيد عيساني، اللغة العربية وإستراتيجية رسم السياسات اللغوية، مقال الجامعة الإسلامية، المملكة السعودية، ص26.

9- جيمس وطسن، مرجع سابق، ص.170.

10- عبد القادر فضيل، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر،دار جور للنشر والتوزيع، الجزائر،2009 ، ص45.

11- المرجع سابق، ص46-47.

12- عبد القادر فضيل،مرجع سابق، ص.62-63.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، أمرية 1976/04/16، المبادئ والغايات، ص.9.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 23 ابريل 1979، العدد 33.

15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجل الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، مارس 1998، ص.33

16- المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص34.

17- المرجع السابق، ص36.

18- عبد القادر فضيل، مرجع سابق، 65.

* السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري، حسني هنية، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016، 335.